1-3-1 النظرة الايجابية :

وقد تتلخص في النقاط التالية :

- بروز إتجاه عالمي يسعى لنزع الأسلحة النووية والحد من إنتاج وتجارة الأسلحة التقليدية توخياً لسلم دولي أكثر رسوخاً .

- تزايد الحاجة لتضامن عالمي من أجل حماية البيئة الطبيعية بعد التلوث الصناعي الذي أصابها .

- إنشار مصطلح "التنمية البشرية المستديمة" في إطار التأكيد على دور الإنسان في التنمية وسيلة وغاية .

- إندفاع مسيرة حقوق الإنسان عالمياً.

- تطور مفهوم الأمن ليشمل الأمن البشري ، الذي يعني ممارسة الناس لحياتهم بحرية وأمان على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

- طرح " العولمة الاقتصادية " على نطاق واسع بعد تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات ، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة .

- دخول العالم ثورة هائلة في ميدان الاتصالات والمعلومات .

1-3-2 النظرة التشاؤمية:

ويمكن ان تتلخص في عدة نقاط :

- العولمة تهدف إلى السيطرة الاقتصادية تحت شعار دعوى أنها تؤدي إلى رفع مستوى الحياة للدول ، والى إقامة توزيع أفضل للإقتصاد .

- العولمة تهدف إلى تشجيع عوامل التفتت والانقسام داخل المجتمعات الأخرى ، والى إثارة التناقضات العرقية والدينية والمذهبية بين الأقوام والمجتمعات.

- تؤدي العولمة إلى هشاشة الدولة تجاه الخارج فلا تعود متماسكة أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في الاقتصاد وفي الثقافة وفي السياسة وفي الإعلام .

- إن العولمة بالنسبة للعالم الثالث أو معظم العالم تعني التلقي والاستتباع ، تعني ان يكون دور الآخرين هو الخضوع .

- تهدف العولمة إلى تدمير قوى المناعة التي تجعل من دول العالم الثالث قوة منافسة على مستوى المستقبل في المجال الحضاري .

1-4 أبعاد العولمة:

1-4-1 العولمة الثقافية : وحد تسد

إذا كانت مقولة " فرق تسد " هي الحل الوحيد لفرض نمط إنتاجي اقتصادي . باعتبار ان الاقتصاد بحاجة إلى التفرقة لكي يسود .

فإن مقولة " وحد تسد " هي الحل الوحيد لفرض نمط استهلاك ثقافي ، ذلك ان نمط الاستهلاك الثقافي بحاجة إلى إلغاء التمايز كي يبنى بعكس نمط الإنتاج الاقتصادي الواحد المحتاج بنيوياً لدعم التمايز الاقتصادي وإعادة إنتاجه على الدوام .

فالعولمة لا يمكن ان تبنى وتصل إلى نهايتها مع وجود التنوع الثقافي على الأرض ، فهذا التنوع يشكل عائقاً أمام تقدم العولمة . ومع شيوع وسهولة وسائل الاتصال المدمجة ، الناتجة عن التقدم التقني الهائل، سهلت عملية العولمة.

والمعنى المقصود هو ان العولمة لم تتطور إلا من خلال نمط الاستهلاك الثقافي ، أي ان العولمة ، ليست سوى ذلك المسار الذي يحاول فرض ثقافة واحدة على العالم ، بهدف فرض سلعة نوعية واحدة عليه .

ومن جهته يقول الإمام محمد مهدي شمس الدين " أن العولمة تقوم على اجتياح للثقافات الأخرى ومحوها محواً كاملاً . وإذا كان لهذه الثقافات من بقاء فسيكون بقاءً فولكلورياً لمجرد الاستمتاع ، وليس لتنمية وإخصاب الذات الإنسانية" .

1-4-2 – العولمة السياسية : من تنافس القطبين إلى تفرد القطب الواحد

إن الأزمات التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية ، والانهيار الاقتصادي الذي أصاب الدول الأوروبية الغربية وعلى الأخص ألمانيا ، والخطر الذي بات يشكله الاتحاد السوفياتي

(سابقاً) على الدول الغربية ، خلق عند الولايات المتحدة الأميركية نوعاً من الخوف تجاه هذا الزحف الشيوعي وسيطرته على القسم الأكبر من القارة الأوروبية . لذا نراها تفكر بشتى الوسائل لايجاد الحل المناسب الذي يبقي الدول الغربية تحت سيطرتها ومع هذا الانهيار ، وبزوال الثنائية القطبية ، أصبحت الولايات المتحدة الأميركية تتحكم بمصير العالم ، وبزغ فجر النظام العالمي الجديد الذي حمل اسم العولمة أو الأمركة . وأصبح واضعوه يتوسلون الوسائل جميعاً من اجل بلورته وتهيئته وإظهار مفاصله الأساسية ليحكموا بموجبه العالم على الصورة التي يرونها مناسبة لمصالحهم ومستجيبة لرغباتهم ولتطلعاتهم ولإيمانهم بأنه يمثل " نهاية التاريخ " .

وما يؤكد لنا كل ما تقدم ، هي تلك الحروب التي تشنها الولايات المتحدة على الدول تحت ذريعة الدفاع عن حقوق المواطنين وحريتهم وأمنهم (العراق ، أفغانستان ...) .

1-4-3- العولمة الإقتصادية : فرق تسد

ليست عولمة الاقتصاد سوى عملية تسريع متواتر ، منذ السبعينات للتحولات العميقة التي عرفها العالم ، والتي هي في الحقيقة ليست اختراعاً جديداً وطارئاً بل مساراً تاريخياً يعود إلى قرون عديدة

يقول سمير أمين بأن العولمة في الخمسينات وبداية الثمانينات كانت عولمة خاضعة للمراقبة والسيطرة لأن دعائم النظام الدولي الثلاث ، كان يجمعها اسم مشترك يقوم على رفض الاقتصادية الليبرالية ، واعتماد استراتيجيات تحتم تدخل الدول في تحملها للمسؤوليات الوطنية . أما التسعينات فإنها ستشهد عولمة بلا حدود تدعمها الإيديولوجية الليبرالية .

إن الشروط التي عززت العولمة الاقتصادية تكمن في أربعة محاور تمثل فيما يلي :

1. الثورة التقنية في ميادين الاتصالات والمواصلات .
2. تطور الأسواق المالية وزيادة حركة الاستثمارات .
3. الاستثمارات المباشرة في الخارج .
4. ازدهار المبادلات الدولية